بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات الزراعية

قسم الإقتصاد الزراعي

بحث تكميلي لنيل درجة البكالاريوس في الإقتصاد الزراعي بعنوان:

السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم والركود الإقتصادي

Polices depended medicating inflation and slump economist

إعداد:

عبدالقادرالماحي عبدالقادر

إشراف:

د/سليمان الماهل سليمان

أكتوبر2017

الآيـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّـهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّـهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾

صدق الله العظيم

سورة الحديد الآية(25)

إهـــــداء إلـــي

صاحب القلب الكبير صاحب الوجه النضير تاج الزمان...

آبائنا الأعزاء

منو غيرك وقت يبسم تفيض أفراحنا شوق وسرور منو غيرك بمسح دمعة المحزون وينشر في ربانا عطور

أمهاتنا العزيزات

حنانكم زادي في الدنيا ومكانكم أسمى من الروح

أخواننا وأخواتنا

عيونكم فيها سر الريد بفتش فيه لي سنين تكسر لي حواجز الخوف عيون ملآه شوق وحنين

أصدقائنا

قطعت معكم عهد الريد دوام العشرة و الإلفة

الشـــــكر والعرفـــان

الشكر أجزله إلي الدكتور/سليمان الماهل سليمان الذي لم يبخل علي بعلمه والذي كان له القدح المعلي في إظهار بحثي المتواضع في صورته هذه.

وأخص بالشكر كل من ساهم معي في إنجاح هذا البحث ماديا أو فكريا كما يسعدني أن أشكر جميع من تلقيت منه درساً أو ساعد في معرفتنا لتلك العلوم..

الفهرست

العنوان	الصفحة
الأية	2
إهداء	3
شكر وعرفان	4
مستخلص الدراسة	8-9

الفصل الأول: خطة البحث

المقدمة..... 10

مشكلة البحث..... 10

أهمية البحث..... 11

أهداف البحث..... 11

فروض البحث.....11

منهجية البحث..... 12

هيكل البحث..... 12

الدراسات المرجعية..... 12

الفصل الثاني: الإطار النظري

1/ السياسات الإقتصادية

السياسات المالية..... 13

خصائص السياسات المالية..... 13
دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية..... 14
دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية..... 17
السياسات النقدية..... 18
عرض النقود..... 18
مقياس عرض النقود.....19
الجهات المؤثرة في عر ض النقود..... 20
خصائص السياسات النقدية..... 21
أدوات السياسات النقدية..... 22
دور السياسات النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية..... 25
2/التضخم
مفهوم التضخم..... 26
أنواع التضخم..... 26
قياس التضخم..... 27
نظريات تحليل التضخم..... 27
آثار التضخم..... 31
سياسات معالجة التضخم..... 33
3/الركود الإقتصادي..... 34
التضخم الركودي..... 34
التضخم كسياسة إقتصادية..... 35

الفصل الثالث:الأساليب الإحصائية لعرض المعلومات

عرض المعلومات عن طريق الرسوم البيانية

حالة الفجوة الركودية..... 36

جالة الفجوة التضخمية..... 37

دور السياسات المالية في معالجة التضخم..... 38

دور السياسات النقدية في معالجة التضخم..... 39

الفصل الرابع:التحليل والمناقشة

معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 1997-2016 م..... 40

معدل التضخم لمجموعة سلع خلال الفترة 1999-2003م..... 42

متوسط دخل الفرد من الرناتج القومي خلال الفترة 1998-2007م..... 43

الفصل الخامس:

الخلاصة..... 44

التوصيات..... 45

مستخلص الدراسة:

- السياسات المالية هي مجمل الساسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير في الطلب الكلي وتحقبق التوازن المرغوب للدخل بهدف تحقيق اهداف إقتصادية وإجتماعية للمجتمع

ـ السياسات النقدية تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي أو وزارة المالية والتي يتم من خلال التأثير أو السيطرة على حجم النقود أو السيطرة على حجم الإئتمان الممنوح وإدارة شروط هذا الإئتمان

- الدخل الكامن هو ذلك المستوى من الدخل الذي يتحقق عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج
ـ الفجوة الركودية هي ذلك الإختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي Ada أقل من الطلب الكلي المرغوب Adf اللازم لتحقيق دخل التوظيف الكامل
ـ الفجوة التضخمية هي ذلك الإختلالالذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى دخل التوظيف الكامل
ـ القضاء على الفجوة الركودية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية توسيعية أي زيادة الإنفاق الجكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما
ـ القضاء على الفجوة التضخمية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية إنكماشية أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما

Summery monograph:

Policies finance she totallized fiats government relation disbursing government and excices

Policies cach she totalized took salad cash of contorol on size cash

Earning complete he whose vestigate at operating complete items product

Gap slump she that mis whose was demanding doggies verb less of demanding doggies wish

Gab inflation she that mis whose was demandin doggis verb bigger of demanding doggies wish

Wrecking on gab slumb dial apply policies finance and cash overextending

Wrecking on gab inflation dial apply policies finance and cash deflationar

الباب الأول

1/1- المقدمة:

إن السياسات الحديثة تسعى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة المجال غيرأن الواقع يفرض وجود إختلالات تمس كل ميادين الحياة العملية ويعتبر التضخم والكساد من أهم هذه الإختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن وبالرغم من التركيز والإهتمام بهذه الظاهرة من قبل الإقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة أسبابها وآثارها الإقتصادية علي النظام الإقتصادي الكلي وايضا السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها والمدي الزي يتعين اللجوء إليه في إستخدام تلك السياسات لكن يبقى التحكم فيها السيطرة عليها أمرا صعبا فإالى أي مدي يؤثر التضخم على الإقتتصاد الكلي.

وللقطاع الزراعي دور بارز في معالجة التضخم بحيث يمكن عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة الواردات وتقليل الصادرات بهدف زيادة العرض المتاح من السلع والتحكم في الأسعار ويرجع التضخم في جوهره إلي إضراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة.

2/1- مشكلة البحث:

أن التوجه نحو معالجة التضخم سينجم عنه زيادة الركود والعكس ممكن أيضا، إذ أن هناك تعارض بين السياسات بين السياسات والإجراءات الموجهة لمعالجة التضخم والسياسات والإجراءات الموجهة لمعالجة الركود الإقصادي

3/1ـأهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من حيث أن التضخم والكساد من أهم الإختلالات الإقتصادية التي تمس كل ميادين الحياة العملية.

4/1ـ أهداف البحث:

1ـ مفهوم التضخم والركود الإقتصادي

2ـ التعرف على سياسات معالجة التضخم والركود الإقتصادي

3ـ دراسة آثار التضخم والركود الإقتصادي

4ـ مفهوم التضخم الركودي

5/1ـ فروض البحث:

1ـالتضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار

ـالركود الإقتصادي هو وجود فائض في جانب العرض تجاه قصور الطلب على مواكبة هذا العرض مما ينعكس ذلك في في إنخفاض أسعار السلع والخدمات المختلفة

2/ من سياسات معالجة التضخم تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب

ـ من سياسات معالجة الركود الإقتصادي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب

3ـ التضخم يسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع لأن إرتفاع معدل التضخم يؤدي الى إنخفاض القوة الشرائية للأفراد وإنخفاض القيمة الحقيقية للدخول

ـ الركود الإقتصادي يؤدي الى إنخفاض أسعار السلع والخدمات المختلفة، وتبقى معظم السلع مكدسة في السوق دون تصريف لقصور الإنفاق النقدي

4ـ التضخم الركودي يتمثل في تعايش التضخم مع الركود جنبا الى جنب ومن أهم مظاهرة التزايد المستمر في الأسعار وتزايد البطالة وإنخفاض الناتج القومي

6/1- منهجية البحث:

- يتبع البحث المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة
- طرق وأدوات جمع البيانات عن طريق الوثائق والتقارير والكتب
- مصادر البيانات مصادر اولية وثانوية

7/1- هيكل البحث:

الفصل الأول المقدمة وخطة البحث والدراسات المرجعية والفصل الثاني الإطار النظري السياسات الإقتصادية والتضخم والتضخم كسياسة إقتصادية والفصل الثالث الأساليب الإحصائية لعرض البيانات والفصل الرابع النتائج والمناقشة والفصل الخامس الخلاصة والتوصيات

8/1- الدراسات المرجعية:

1- مبادئ الإقتصاد الكلي للدكتور/محمد احمد الافندي"صنعاء"

2- مبادئ الإقتصاد الزراعي للدكتور/علي جدوع الشرفات"الأردن"

3- الجهاز المركزي للإحصاء

4- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

5- موسوعة التوثيق الشامل الإلكترونية

6- مدخل في علم الإقتصاد د/محمد موسي الشروف

الباب الثاني

"الإطار النظري"

1/2- السياسات الإقتصادية:

تتبع الدول بعض سياسات الإقتصاد الكلي بغرض تحقيق اهدافها الإقتصادية الممثلة في إنهاء البطالة بين أفراد المجتع القادرين على العمل أو تخفيضها لأدنى مستوى ممكن والعمل على ثبات أسعار السلع والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع بشكل يضمن فعالية الإستثمار وغيره من النشاطات الإقتصادية واخيرا تحقيق مرحلة مقبولة من النمو الإقتصادي بالإضافة الى غيرها من الأهداف التي تؤدي بشكل او باخر الى زيادة رخاء ورفاهية المجتمع

أهم تلك السياسات ما يسمى بالسياسات النقدية"onteterypolicy" والسياسات المالية"fiscal policy" وهما تؤثران بشكل مباشر في القطاع الزراعي من خلال تأثيرهما على اخر وجدة منه ألا وهو المزارع سواء كان مستهلكا او منتجا للسلع

مبادئ الإقتصاد الزراعي د/علي جدوع الشرفات

1/1/2- السياسات المالية:

هي مجمل الساسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير في الطلب الكلي وتحقبق التوازن المرغوب للدخل بهدف تحقيق اهداف إقتصادية وإجتماعية للمجتمع

السمات والخصائص المتعلقة بطبيعة السياسات المالية:

1- للسياسات المالية أهداف إقتصادية وإجتماعية منها:

- تحقيق الإستقرار الإقتصادي عن طريق مكافحة التضخم

- تحقيق توازن مرغوب للدخل يمكن من تحقيق نمو إقتصادي

- تحقيق العدل الإجتماعي بالتركيز على قضايا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

2- إن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو التاثير في عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الإستهلاكي +الإنفاق الإستثماري +الإنفاق الحكومي) بمعنى اخر إدارة الطلب الكلي الفعلي

والسيطرة على تقلباته فعندما يكون هنالك فائض في الطلب الكلي الفعلي فإنه يسبب التضخم

3ـ إن أدوات السياسات المالية تشمل عنصرين أساسين هما: ـالإنفاق الحكومي (مشتريات الحكومةـ الخدمات الإستهلاكيةـ الإنفاق على السلع الإستثمارية ـإنشاء البنى التحتية والفوقية للإقتصاد) ـالضرائب (الدخول الشخصية ـضرائب علي المبيعات ـضرائب على المرتبات والأجور ـ ضرائب على دخول الشركات وأربحاها ـ ضرائب على التجارة الخارجية)

4ـ إن كفاءة السياسات المالية وفاعليتها في تقلبات الطلب الكلي تعتمد على عدد من العوامل أهمها:

ـ الإختيار المناسب للوقت الذي تجري فيه التغييرات في السياسات المالية

ـ الدراسة الجديدة للآثار الجانبية للتغييرات في السياسات المالية التي قد تولد آثار ثانوية في الأسواق

مبادئ الإقتصاد الكلي د/محمد أحمد الأفندي

دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية:

1ـ زيادة الإنفاق الحكومي:

نفترض أن حجم الفجوة الركودية في الدخل =1000مليون

والمطلوب هو زيادة الدخل الفعلي بهذا المقدار من أجل الوصول الى حجم الدخل الكامن وهو دخل التوظيف الكامل يفترض انه =5000 مليون

ونذكر أن معادلة مضاعف الإنفاق الحكومي هي:

^Y=(1÷1-a1)×^g0

وبإفتراض أن الميل الحدي للإستهلاك a1=8. وأن y=1000 ^

وبالتعويض في معادلة المضاعف:

1000=(1÷1-.8)×^g0

1000=(1÷.2)×^g0

1000=5^g

^G=1000÷5=200

أي أن حجم الزيادة في الإنفااق الحكومي ينبغي أن يكون 200 مليون وتلك الزيادة ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي بهذا المقدار ،وعن طريق وسيلة المضاعف سيزيد الدخل الى خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي

نذكر أن مضاعف الإنفاق الحكومي = 1/1-.8=5

لزيادة الدخل بمقدار 100 مليون لا بد من زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار200 مليون

ب ـ تخفيض الضرائب:

بدلا من زيادة الإنفاق الحكومي قد يفضل صانعو القرار زيادة الطلب الكلي من أجل تحفيز الإنفاق الإستهلاكي للأفراد على إعتبار أن الأفراد هم أقدر على التحديد الأفضل للسلع التي ينبغي أن يزيد إنتاجها لذلك يقع الإختيار على سياسة تخفيض الضرائب

حيث يؤدي تخفيض الضرائب على زيادة الدخل المتاح للأفراد ثم يؤدي الى زيادة الإنفاق الإستهلاكي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ثم سيؤدي الى زيادة الدخل

نذكر مرة أخرى أن آلية المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التخفيض اللازم في الضرائب ،لازم وضروري لزيادة الدخل بمقدار بمقدار1000 مليون ومن ثم إغلاق الفجوة الركودية

معادلة مضاعف الضرائب هي:

^y=-(a÷1-a1)×^T0

100=(-8÷.2)^T0

=-4^T0

^T0=-1000÷4=250

أي لزيادة الدخل مقدار 1000 مليون يتطلب خفض الضرائب بمقدار بمقدار 250مليون

نلاحظ أن خفض الضرائب بممقدار 250 مليون يؤدي الى زيادة الدخل لمتاح بنفس المقدار ثم زيادة حجم الإنفاق الإستهلاكي

وهذا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ثم زيادة الدخل التوازني بمقدار متضاعف 1000مليون

شروط نجاح الإنفاق الحكومي:

ـ أن تكون هناك طائقة فائضة أو موارد عاطلة،وهي الحالة التي تعكس الفجوة الركودية؛حيث يؤدي وجود موارد عاطلة الى إمكانية زيادة العرض الكلي(الناتج/الدخل) من خلال تحفيز الطلب الكلي

ـ أن لا يتم تمويل زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب بنفس المقدار لأن زيادة الضرائب يلغي جزئيا او كليا أثر زيادة الإنفاق الحكومي على تحفيز الطلب الكلي

نذكر أن زيادة الضرائب يؤدي الى إنخفاض الدخل المتاح مما يؤدي الى إنخفاض الإنفاق الإستهلاكي يؤدي الى إنخفاض الطلب الكلي وهذا يلغي الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي على زيادة الدخل

بمعنى آخر فإنه لكي تنجح سياسة زيادة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأثر التوسعي في الطلب الكلي ثم زيادة الدخل لا بد من إيجاد عجز في الموازنة العامة يقوم على حجم أقل من الضرائب

لتوضسح الآثار الناجمة عن معالجة الفجوة الركودية من خلال سياسة الموازنة المتوازنة:

نذكر أن معادلة مضاعف الموازنة المتوازنة:

^y=1÷1-a)^g=a÷1-a)^T

حيث أن ^T=^g(سياسات الميزانية المتوازنة)

فإن: ^g0 (y=1-a1÷1-a1

1000=.2÷.2)^g0

^g0=1000÷1=1000

أي أنه في هذه الحالة يتطلب أن يزيد الإنفاق الجكومي بمقدار أكبر من السابق (1000مليون) من أجل زيادة الدخل بمقدار 1000مليون لأن المضاعف =1

أي أن سياسة الميزانية المتوازنة تؤدي الى تحمل الحكومة عبئا أكبر من أجل زيادة الدخل ، بينما في حالة عجز الموازنة كان الإنفاق الحكومي المطلوب هو 200مليون فقط

لكن من أين يتم تمويل الإنفاق الحكومي الزائد يتم من خلال:ـ الإقتراض من الأفراد أو المصارف من خلال إصدار السندات الحكومية

ـ حالة تخفيض الضرائب:

يشترط لحالة نجاح سياسة تخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي حتي لا يؤدي الى إنخفاض الطلب الكلي مما يؤدي الى إلغاء الأثر التوسعي لإنخفاض الضرائب

ومن جهة أخرى فإن الحفاظ على عجز الموازنة هو الإتجاه المرغوب لنجاح سياسة تخفيض الضرائب

مثلا ماذا سيحدث لو تم تخفيض الإنخفاض بمقدار250مليون الذي يساوي حجم التخفيض في الضرائب لا خط T^=g^وهذه هي حالة الميزانية المتوازنة.

والان دعنا نرى ما النتائج من خلال إجراء التعويض في معادلة مضاعف الميزانية المتوازنة التتالية:

^y=1-a1÷1-a1)^T

1000=1^T0

^T0=1000÷1=1000

ومرة أخرى فإنه لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي للحفاظ على توازن الميزانية فإن القضاء على الفجوة الركودية وزيادة الدخل بمقدار 1000مليون يتطلب تخفيضا أكبر في الضرائب يصل الى 1000مليون مقارنة بمبلغ 250مليون في الحالة السابقة عند إفتراض عدم تخفيض الإنفاق الحكومي وهنا يظهر أن تطبيق حالة عجز الموازنة يعزز من فاعلية تخفيض الضرائب

دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية:

ما حجم الإنخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق فجوة تضخمية؟وما حجم الزيادة في الضرائب؟

بالإستعانة بمعادلة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب نجد مايلي:

^y=1÷1-a1)^g

2000=1÷.2)^g

2000=5^g

^g=2000÷5=400

أي أن حجم الإنخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق فجوة تضخمية مقدارها2000 مليون هو 400مليون

أما حجم الزيادة في الضرائب :

^y=-a÷1-a)^T

2000=-.8÷.2)^T

2000=-.4^T

^T=-2000÷-.4=500

أي أنه إذا إختارت الحكومة زيادة الضرائب لإغلاق الفجوة التضخمية ؛فإنه ينبغي أن تزيد الضرائب بمقدار 500مليون من أجل إغلاق الفجوة التضخمية التي مقدارها 2000 مليون

مبادئ الإقتصاد الكلي د/محمد أحمد الأفندي

2/1/2- السياسات النقدية:

تتعامل هذه السياسات بشكل رئيسي مع عرض النقود وشروط الإئتمان حيث تعرف هذه السياسات بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي أو وزارة المالية والتي يتم من خلال التأثير أو السيطرة على حجم النقود أو السيطرة على حجم الإئتمان الممنوح وإدارة شروط هذا الإئتمان

مبادئ الإقتصاد الزراعي د/علي جدوع الشرفات

عرض النقود:

إن مفهوم عرض النقود ينصرف الى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة أي إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الإقتصاد خلال فترة معينة من السنة

أي أن هناك فرق بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود التي تتحدد بناء على قرار سياسي من السلطات النقدية في البلد(البنك المركزي) وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة وليس البنك المركزي فقط

قياس عرض النقود يتم بطريقتين رئيسيتين هما:

1- المقياس الضيق للنقود (M1):

إن الأساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كأداة أو وسيط في التبادل والمعاملات وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات Transacation Approach

وبناء على هذه الطريقة فإن عرض النقود يشمل البنقد الآتية:

- السيولة(النقد) المتداولة بين الأفراد وتتكون من كافة العملات المعدنية والورقية ويرمز لها بالرمز c

- الودائع الجارية،وتشمل الشيكات البنكية وبطاقات الإئتمان والنقود الألكترونية ويرمز لها بالرمزd

ويلاحظ أن هذين البندين يعكسان دور النقود كوسيط في التبادل

بإختصار فإن المقياس الضيق للنقود هو: M1=c+d

2- المقياس الواسع النقود(M2):

إن الأساس الفكري لهذا المقياس هو التركيز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة، ولذلك ينظر الى عرض النقود على أنه يشمل كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها الى سيولة أو الى نقود بدون خسارة في قيمتها الأسمية

ويعرف هذا المقياس بطريقة السيولة Liquidity Approach وبناء على هذا المقياس فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- النقود بمعناها الضيق(M1)

- كاافة الودائع الآجلة، مثل ودائع الإدخار+ودائع الأجل+ودائع بالعملة الأجنبية+أي أسهم أو سندات ويطلق على الودائع الآجلة بأشباه النقود

بإختصار فإن المقياس الواسع للنقود هو:

أشباه النقود+M2=M1

الجهات المؤثرة في عرض النقود:

1- السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي:

يمارس البنك المركزي تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية (B)إضافة الى التأثير في مكونات مضاعف النقود.

القاعدة النقدية هي كمية النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي (B) وتتكون من :

ـ النقد المتداول بين الأفراد (C)

ـ الإحتياجات في الجهاز المصرفي (R(البنك المركزي+البنوك التجارية التقليدية+البنوك الإسلامية+البنوك المتخصصة)

أي أن القاعدة النقدية هي:

B=C+R

2ـ الجمهور(أفراد المجتمع):

يعتمد تأثير الجمهور في عرض النقود على حجم كمية النقود التي يرغبون في الإغحتفاظ بها خارج البنوك مقارنة بحجم النقود التي يرغبون في إيداعها في الببنوك.

أي تعتمد على نسبة السيولة الى حجم الودائع وعلى نسبة الودائع الآجلة الى إجمالي الودائع دعنا نفترض أن:

Cd هي نسبة السيولة التي يحتفظ بها الجمهور خارج البنوك.

Td هي نسبة الودائع الآجلة الى إجمالي الودائع الي يحتفظ بها الجمهور داخل البنوك.

فكلما كانت نسبة السيولة (cd) أقل فإن هذا يعني أن الجمهور يرغب بالإحتفاظ بحجم أكبر من النقود داخل البنوك وهذا يؤدي الى زيادة قدرة البنوك على الإقراض وهذا يؤدي على زيادة قدرتها على خلق النقود وزيادة عرض النقود.

والعكس يحدث لو رغب الجمهور بالإحتفاظ بكميات كبيرة من النقود في صورة سائلة (خارج البنوك cd تكون مرتفعة) فإن ها يضعف قدرة البنوك في التأثير على عرض النقود.

3ـ البنوك التجارية:

تعتمد قدرة البنوك في التأثير على عرض النقود على عدد من العوامل هي:

ـ مدى تفضيلها للإحتفاظ بإحتياطات فائضة، فكلما إحتفظت البنوك التجارية بإحتياطات فائضة كبيرها في خزانتها فإن ذلك يضعف من قدرتها في التأثير على عرض النقود.

ـ حجم ودائع الجمهور في البنوك التجارية.

ـ مدى رغبة الجمهور في طلب القروض والإئتمان من البنوك التجارية فكلما كان هناك طلب نشط على قروض البنوك التجاريةفإنه يزيد من قدرتها في التأثير على عرض النقود.

ـ سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الإحتياطي القانوني فكلما إرتفعت النسبة ضعف تأثير البنوك في خلق النقود(الإئتمان) وبالتالي عرض النقود.

مبادئ الإقتصاد الكلي د/محمد أحمد الأفندي

خصائص وسمات السياسات النقدية:

1ـ للسياسات المالية أهداف نهائية وأهداف وسيطة:

ـ الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية إضافة الى تأمين الأستقرار في الأسعار عند مستويات مختلفة

ـ الأهداف الوسيطة فإنها تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي وكذلك

2ـ إن التحكم على عرض النقود كوسيط له أهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي حيث أن عرض النقود له تأثير في سعر الفائدة والأخير له تأثير في الإستثمار وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم تأثيره في الدخل القومي وفقا لتحليل المدرسة الكنزية

3ـ إن السلطات النقدية هي التي تستخدم جملة من أدوات السياسة النقدية من أجل التأثير في عرض النقود كهدف وسيط ومن ثم التأثير في الدخل كهدف نهائي

مبادئ الإقتصاد الكلي د/محمد أحمد الأفندي

أدوات السياسات النقدية:

1ـ نسبة الإحتياطي القانوني:

تستهدف سياسة الإحتياطي القانوني التأثير في عرض النقود من خلال التحكم في توليد في قدرة البنوك في توليد الإئتمان

تعرف نسبة الإختياطي القانوني بأنها النسبة من الودائع لدى البنوك وهذه النسبة يطلبها البنك المركزي كإحتياطي غير قابل للصرف

يستخدم البنك تلك السياسة في إتجاهين مختلفين وفقا لأهداف السياسة النقدية:

ا- إتجاه زيادة نسبة الإحتياطي:

يسمى هذا الإتجاه بالإتجاه التقييدي؛ حيث يهدف البنك الركزي الى تقييد عرض النقود من خلال الحد على قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي التوسع في الإستثمار يستعمل هذا الإتجاه عند مكافحة التضخم

نلاحظ أنه عندما يتم رفع نسبة الإحتياطي على الودائع، فإن قدرة البنوك التجارية على الإقراض تنخفض وبالتالي تنخفض قدرتها على توليد الودائع مما يؤدي الى إنخفاض عرض النقود

ب -إتجاه تخفيض نسبة الإحتياطي:

هذا هو الإتجاه التوسعي حيث يهدف البنك المركزي الى زيادة عرض النقود مما يؤدي الى إنخفاض سعر الفائدة فزيادة الإستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل

يستخدم هذا الإتجاه في حالات الإنكماش الإقتصادي يكون الهدف هو القضاء على الفجوة الركودية

أي عندما يتم تخفيض نسبة الإحتياطي علي الودائع،تزيد قدرة البنوك على الإقراض ومن ثم تزيد قدرتها على توليد الإئتمان وزيادة عرض النقود الذي يؤدي الى زيادة النشاط الإقتصادي

2- سياسة السوق المفتوحة:

تستهدف عمليات السوق المفتوحة التاثير في عرض النقود وتتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعملية بيع أو شراء الأوراق المالية مثل السندات وذلك للأفراد والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

حيث تزيد حوزة البنوك من تلك السندات بينما يقوم بدفع قيمتها الى الأفراد والبنوك مما يؤدي الى زيادة عرض النقود
اما إن أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود فإنه يلجأ الى عملية بيع الأوراق المالية وبتلك العملية تزيد حوزة البنوك والأفراد من تلك الأوراق مقابل إنخفاض السيولة النقدة لديهم مما يؤدي الى إنخفاض عرض النقود

يلاحظ أن مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على درجة التطور المالي والإقتصادي فعندما يتوفر للبلد أسواق مالية متقدمة تكون تلك السياسة فعالة والعكس إن كان البلد يعاني من تخلف المؤسسات المالية

3- سياسات سعر الخصم:

تلجأ البنوك التجارية الى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة

يقدم البنك المركزي تلك القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم، ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر الخصم للتأثير في عرض النقود من خلال التأثير في قدرة البنوك في توليد الإئتمان

فإن أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود فإنه يلجأ الى .يادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من البنوك ، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الإقتراض من البنك المركزي وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الإئتمان

والعكس يحدث إن قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يلجأ الى تخفيض سعر الخصم من أجل تحفيز البنوك على زيادة إقتراضها من البنك المركزي وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير في عرض النقود
من ناحية أخرى يلاحظ أن فعالية تلك السياسة في البلدان النامية محدودة نظرا لعدم حاجة البنوك للإقتراض من البنك المركزي حيث يوفر لديها فوائض نقدية لم تتمكن من توظيفها في عمليات الإقراض والإستثمار بصورة كافية

دور السياسات النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية:

1-معالجة الفجوة الركودية:

تستخدم السياسات النقدية لمعالجة الفجوة الركودية عن طريق زيادة عرض النقود بإستخدام أدوات السياسات النقدية المذكورة سابقا ولكن بالإتجاه التوسعي أي من خلال تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية أو تخفيض سعر الخصم أو كل تلك الأدوات

لكن لماذا زيادة عرض النقود؟

لأن زيادة عرض النقود ه الهدف الوسيط للنك المركزي من أجل أن ينخفض سعر الفائدة وحيث أن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الإستثمار فإن إنخفاض سعر الفائدة

يؤدي الى زيادة حجم الإستثمار مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل وبالتالي يتم التخلص من الفجوة الركودية

2- معالجة الفجوة التضخمية:

إن كان الإقتصاد يواجه فجوة تضخمية فهذا يتطلب تطبيق سياسة نقدية إنكماشية تستهدف تخفيض عرض النقود

يؤدي إنخفاض عرض النقود الى إرتفاع سعر الفائدة ما يؤدي الى إنخفاض حجم الإستثمار فإنخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي إنخفاض الدخل التوازني الى مستوى دخل التوظيف وبزلك يتم القضاء على الفجوة التضخمية

مدي نجاح السياسات النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية:

فاعلية ونجاح السياسات النقدية يعتمد على شروط ينبغي أن تتحقق وهي:

1- عند معالجة الفجوة الركودية فإن زيادة عرض النقود ينبغي ألا يؤددي الى زيادة معدل التضخم، أي أنه يشترط ثبات المستوي العام للأسعار

2- إضافة الى ذلك فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الإستثمار ينبغي أن تكون علاقة عكسية قوية ، أما إن كانت ضعيفة فإنه يعني أن إنخفاض سعر الفائدة لن يؤدي الى زيادة حجم الإستثمار وبالتالي لن يحدث الأثر التوسعي المرغوب للسياسة النقدية

3- في حالة معالجة الفجوة التضخمية، فإنه يشترط أن لا يرتفع معدل البطالة عند تخفيض عرض النقود

2/2-التضخم"inflation"

1/2/2- مفهوم التضخم:

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة وله تصور وأشكال مختلفة

2/2/2-أنواع التضخم وأشكاله:

1ـالتضخم الزاحف"creeping inflation":

عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة فإن هذا النوع من التضخم يسمى التضخم الزاحف

2ـ التضخم الجامح"hyper inflation":

يحدث التضخم الجامح عندما يرتفع المستوى العام الأسعار بمعدلات كبيرة ومتساوية خلال فترة زمنية قصيرة ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامح

وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي الى إضراب الإستقرار الإقتصلدي ؛حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار

3ـ التضخم المستورد"inported inflation":

عندما يعتمد إقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات فإنها تكون عرضة للتتضخم المستورد من الخارج فعندما تعاني دول العالم الخارجي من إرتفاع الأسعار فإنها تصدر ذلك التضخم الى الدول الأخري المستوردة أي أن التضخم المستورد هو الإرتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج

مبادئ الإقتصاد الكلي د/علي جدوع الشرفات

4ـ التضخم المكبوت:supperssed inflation

هذا النوع من التضخم يرتبط بالزيادات في الأسعارالتي كان يتعين حدوثها لولا تدخل الحكومة من خلال فرض رقابتها على الأسعار وتقديمها للإعانات والدعم السعري لأنواع معينة من السلع والخدمات الأساسية، وإتباع نظام البطاقات التموينية، لهذا لا تكون زيادات الأسعار محسوسة إن هزه الإجراءات الحكومية المتمثلة في تحديد الأسعار بمستويات معينة والتي تظهر بصورة إنفاق نقدي في السوق مما يضر الحكومة الى الإذعان لهذه الأسعار المتزايدة والتي يقابلها وفرة السيولة النقدية أو القوة الشرائية لدى الأفراد مما فائضا في الطلب على السلع والخدمات المختلفة

مبادئ الإقتصاد الزراعي د/علي جدوع الشرفات

3/2/2ـ قياس التضخم:

هنالك عدة أساليب لقياس وحساب معدل التضخم:

1ـ مخفض الناتج المحلي الإجمالي الكلي"gdpd":

هذا الأسلوب يقدم مقياسا شاملا لمعدل التضخم ؛لأنه يقيس تغييرا الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة من السلع ما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك إضافة الى أن هزا الأسلوب يركز على تغييرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا فقط

)=Gdpdقيمة التاتج بالأسعار الجارية/قيمة الناتج بالأسعار الثابتة100*(

2ـالأرقام القياسية لأسعار المستهلك"cpi":

يتم هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

Cpi= (سلة السلع في سنة الأساس ×أسعار السنة الجارية)/(سلة السلع في سنة الأساس×أسعار سنة الأساس)×100

سلة السلع تشمل وجدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدات الأخرى

4/2/2ـ نظريات تحليل أسباب التضخم:

1ـالنظرية النقدية في تفسير التضخم:

تنظر هذه المدرسة الى التضخم بإعتباره ظاهرة نقدية؛فالتضخم يحدث عندما تطارد نقود كثيرة سلع قليلة أي أن التضخم يقع عندماتزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي

تستند هذه المدرسة النقدية في تفسيرها لسبب التضخم الى الرؤية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية حيث قدمت المدرسة الكلاسيكية ما يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) التي يفسر من خلالها التضخم هي:

Mv=pv

=Mكمية النقود=v الدووران=p المستوى العام للأسعار=y إجمالي الناتج الحقيقي

=mvإجمالي عرض النقود

=pyإجمالي الطلب على النقود

حيث أن الدخل هو معدل تغير المستوى العام للأسعار فإن هزا يتطلب إعادة صياغة معادلة التبادل على النحو التالي:

y/y^-m/m^=p/p^

تدل المعادلة السابقة على أن معدل التضخم يساوي معدل عرض النقود مطروحا منه معدل نمو الناتج الحقيقي

ومن المعادلة السابقة يحدث التضخم عندما يكون معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي وهو ما ينسجم مع عبارة التضخم ظاهرة نقدية

2ـ النظرية الكينزية في تفسير التضخم:ـ

تفسر هذه النظرية التضخم بدافع الطلب حيث ينشأ التضخم وفقا لتحليل المدرسة الكينزية عندما يرتفع الطلب الكلي الفعلي (الإنفاق الكلي)عن الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الناتج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل مما يسمى إرتفاع المستوى العام للأسعار

غير أن المدرسة الكينزية تفسر زيادة الكلي بالأسباب الآتية:

ـ زيادة الإنفاق الإستهلاكي أو الإستثماري أو الجكومي أو كل عناصر الإنفاق الكلي

ـ تخفيض الضرائب الزي يؤدي الى زيادة الإنفاق الكلي

ـ زيادة العرض النقدي الزي يسبب زيادة الإنفاق الكلي

وفي كل الأحوال السابقة فإن زيادة الإنفاق الكلي يتسبب في وجود فائض طلب كلي يؤدي الى إرتفاع معدل التضخم

3ـ النظرية الإحتكارية في تفسير التضخم:

ترجع هذه النظرية بحدوث التضخم الى إرتفاع تكاليف الإنتاج المؤدية الى إنخفاض العرض الكلي مما يسبب تصاعد التضخم ،حيث يعزي إرتفاع تكاليف الإنتاج الى وجود قوة إحتكارية في أسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها لأنها لا تخشى المنافسة فهي تسيطر على السوق وعلى أسعار السلع ،مما يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم ومن ثم زيادة الأسعار وبالتالي تصاعد معدلات التضخم

4ـ النظرية الهيكلية في تفسير التضخم:

تحاول هذه النظرية تفسير أسباب التضخم في الدول النامية حيث ترجع أسباب التضخم الى جملة من الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها إقتصادات الدول النامية وهي:

ـإختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب لي ضعيف بسبب إنخفاض مستويات الدخل للأفراد

ـ إختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من إختلالات في إنتاج السلع الإستهلاكية والسلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج وضعف البنية التحتية من طرق وخدمات وغيرها

ـ تختلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في تجميع المدخرات وتحويلها الى إستثمارات منتجة مما يسبب تخلف العرض الكلي عن الطلب الكلي

ـ إتباع سياسات تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى

مبادئ الإقتصاد الكلي د/محمد أحمد الأفندي

5ـ نظرية جذب الطلب:DEMANDpull

تفترض هذه النظرية بلوغ الإقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل لموارده وعندها يظهر التضخم بسبب قصور العرض المتاحمن السلع والخدمات لمواجهة الطلب، إذ أن الزيادة في عرض النقود سيترتب عليها إنخفاض في سعر الفائدة مما يؤدي الى زيادة الطلب على الإستثمار ، وتلك الزيادة الأخيرة يترتب يترتب عليها الزيادة في دخول أو عوائد عوامل الإنتاج ، ولما كان الإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي ستؤدي الى زيادة الطلب أو الإنفاق النقدي بدرجة أسرع من العرض الكلي ،تؤدي تلك الزيادة الى سحب أو جذب الأسعار الى أعلى سواء كانت أسعار عوامل الإنتاج أو أسعار المنتجات

كما يمكن للتضخم الناشي عن طريق جذب الطلب أن يحدث بسبب زيادة الكفاءة الحدية للإستثمار أو زيادة الميل الحدي للإستهلاك دون أن يكون مصدره زيادة عرض النقود إذ أن الزيادة في الإنفاق الإستثماري ستؤدي الى زيادة في الطلب الكلي بإعتبار أن الطلب على الإستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي مما يؤدي الى يادة الأسعار في ظل مستوى

التشغيل الكامل ، إذ أن الأجور سترتفع أثناء أو بعد الزيادة في الإستثمار الزي سيترتب عليه زيادة في أرباح المنتجين مما يشجعهم الأمر على زيادة الطلب على الإستثمار والأيدي العاملة

نلاحظ أن تلك النظرية تمثل إمتداد للتحليل الكينزي إذ أنها تقوم على أساس زيادة الطلب الكلي مقابل قصور العرض الكلي على مواكبة هذه الزيادة مما ينعكس بصورة تزايد في المستوى العام للأسعار

ويمكن للسياسة المالية والسياسة النقدية الإنكماشية من التأثير على الأوضاع الإقتصادية في الحد من هزا النوع من التضخم

6ـ نظرية الكلفة الدافعة:cost puch theory

تركز هذه النظرية على تحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم وخاصة في البلدان المتقدمة، إن هذه النظرية لم تهمل التأثيرات الواقعة على الطلب إلا أنها ركزت بدرجة أساسية على جانب العرض في تفسير التضخم من خلال تأثير نقابات العمال كقوة حتكارية أو تساومية في تحديد الأجور ، وكزلك تأثير المنتجين كقوة إحتكارية في تحديد الأرباح لهذا فإن مصدر التضخم بحسب هوه النظرية ناشي من جانب التكاليف ، كما تؤكد النظرية أن دافع زيادة الأرباح كجزء من التكاليف يكون ضعيفا بالقياس الى دافع الأجور والتي تشكل أهمية كبيرة من إجمالي التكاليف ، وإن زيادة الأجور سيترتب عليها من جانب المنتجين زيادة في التكاليف، هذه الزيادة تدفع مجددا بالمطالبة بزيادة الأجور من قبل نقابات العمال وعند إستجابة المنتجين لهزه المطالبة سترتفع التكاليف مجددا وترتفع تبعا لذلك الأسعار وتكاليف المعيشة وهكزا تستمر هذه الحلقات المتواصلة بحيث يكون التضخم حلزونيا spiral inflation

ومن الجدير بالذكر أن نظرية الكلفة الدافعة تبين أن زيادة الطلب في اجدي القطاعات سيكون بداية ظهور التضخم من خلال الأجور والأسعار في هذا القطاع ، وسرعان ما تنتقل هذه الزيادة الى بقية القطاعات الإقتصادية ألأخرى ليعم التضخم، فعلى سبيل المثال إرتفاع أسعار الصلب بسبب إرتفاع أجور العمال في صناعة الصلب سيؤدي الى زيادة أسعار منتجات هزه الصناعة (سيارات ـ آلات وغيرها) وسيترتب على ذلك إرتفاع تكاليف النقل ومن ثم إرتفاع أسعار السلع الصناعية والزراعية وبالتالي زيادة تكاليف المعيشة وتدهور الأجور الحقيقية وهكذا يعم التضخم كافة قطاعات الإقتصاد الوطني **مدخل الى علم الإقتصاد د/محمد موسى الشروف**

5/2/2ـآثار التضخم:

التصاعد المستمر في الأسعار يسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع لأن إرتفاع معدل التضخم يؤدي الى إنخفاض القوة الشرائية للأفراد وإنخفاض القيمة الحقيقية للدخول وبصورة محدودة فإن التضخم يسبب الآثار التالية:

ـ يتضرر الفقراء وذو الدخول الثابتة من العجزة والمسنين والمتقاعدين إضافة الى أصحاب المدخرات والدائنين ؛حيث يؤدي التضخم الى تآكل الدخول الحقيقية لهذه الفئات مما يؤدي تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة

ـ بينما يستفيد ذو الدخول غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال والمدينين من تصاعد التضخم حيث يستفيد رجال الأعمال من إرتفاع أسعار منتجاتهم وكذلك يستفيد المدينون لأن القيمة الحقيقية لديونهم ترتفع بسبب إرتفاع الأسعار على عكس الدائنين الذين يتضررون من تصاعد التضخم لأن القيمة الحقيقة لأموالهم التي أقرضوها للمدينين تنخفض

ـ ومن ناحية أخرى إهتزاز الإستقرار الإقتصادي وإشاعة مناخ غير مشجع للإستثمار مما يؤثر سلبا على معدل النمو الإقتصادي

مبادئ الإقتصاد الكلي د/محمد أحمد الأفندي

1ـ الأثر على توزيع الدخل:

إن التضخم يخفض الدخل الحقيقي للمجتمع، لهذا فإن الدخل القومي يوزع من خلال التضخم لصالح فئة معينة مقابل فئة اخرى متضررة منه، فمن يستطيع أن يحافظ أو يزيد من مقدار دخله فإنه مستفيد من التضخم، أما من لا يستطيع الحفاظ على دخله الحقيقي فإنه من المتضررين من التضخم، إن التضخم يؤدي الى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لصالح فئات إجتماعية من أصحاب الدخول المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة.

2ـ الأثر على إعادة توزيع الثروة:

إن أصحاب الثروة ممن يملكون حقوق التملك سواء في الأراضي والعقارات أو غيرها سيحصلون لعوائد لحقوق تملكهم لهذه الأصول بقدر كبير بإعتبار أن مكونات الثروة سترتفع أسعارها في ظل التضخم وبالتالي تزيد عوائدها.

3ـ الأثر على الإنتاج وميزان المدفوعات:

إن الزيادة المناسبة في ألأسعار وفي ظل وجود موارد متاحة قابلة للإستثمار تساهم في زيادة الإنتاج بإعتبار أن هذه الزياة المغقولة في الأسعار ستشجع المنتجين على التوسع في إستثماراتهم وعلى زيادة إنتاجهم بإعتبار أن أرباحهم ستزداد في حالة زيادة حدة التضخم وبلوغ الإقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارده سيؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج

أما من حيث الأثر على ميزان المدفوعات فإن زيادة اسعار الممنتجات لبلد معين سيؤدي الى إنخفاض الطلب على صادرات هذا البلد وبادة الطلب المحلي في هزا البلد على الإستيرادات من الخارج وهذا الحال ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

4ـ الأثر على الإدخار والإستثمار والإستهلاك:

إن إنخفاض الدخول الحقيقية بسبب التضخم سيؤدي الى إنخفاض الإدخار لأن معظم الدخل النقدي سيوجه الى الإستهلاك من السلع المتزايدة أسعارها ، كما أن قيمة المدخرات ستنخفض في الوقت نفسه بسبب إرتفاع الأسعار المتواصل، لذلك يزيد الميل الحدي للإستهلاك على حساب إنخفاض الميل الحدي للإدخار، وهذا الحال سيؤدي الى إنخفاض الإستثمار ونمو الناتج القومي، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الإستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الإستهلاكية وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع الإدخارية منخفضة

6/2/2- سياسات مكافحة التضخم:

السياسات الملائمة لمعالجة التضخم :

- سياسات مالية إنكماشية
- سيااتت نقدية إنكماشية
- مزيج من السياسات المالية والنقدية الإنكماشية

1- السياسات المالية الإنكماشية:

تستخدم السياسات المالية الإنكماشية حيث تستهدف تخفيض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعلي) الى مستوى العرض الكلي عند التشغيل الكامل للموارد ويتم هذا من خلال :

- تخفيض الإنفاق الحكومي
- زيادة الضرائب
- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب

2- السياسات النقدية الإنكماشية:

من أجل تخفيض التضخم ومكافحته يتم إستخدام أدوات السياسات النقدية الإنكماشية حيث تستهدف تلك السياسات تخفيض عرض النقود فإذا إنخفض عرض النقود فإنه يسبب

إرتفاع سعر الفائدة وفقا للتحليل الكينزي وهذا يسبب إنخفاض حجم الإستثمار مما يؤدي الى إنخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي إنخفاض معدل التضخم

ويتم تخفيض عرض النقود من خلال الأدوات الآتية:

ـ رفع نسبة الإحتياطي القانوني

ـ رفع سعر إعادة الخصم

ـ بيع السندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة من أجل سحب السيولة الزائدة لدى الأفراد

3ـ مزيج السياسات المالية والنقدية:

تستخدم مزيج السياسات المالية والنقدية لمكافحة التضخم وتحقيق الإستقرار الإقتصادي

حيث يتم تطبيق السياسات التالية:

ـ تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب

ـ زيادة نسبة الإحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية من أجل تخفيض عرض النقود

تتم عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية التضارب بينهما لتحقيق أهدافهما في مكافحة التضخم فالسياسات المالية الإنكماشية تؤدي الى إنخفاض الإنفاق الكلي ولكي تنجح هذه السياسة في بقاء الإنخفاض الكلي منخفضا ينبغي ألا ينخفض سعر الفائدة وهنا تكمن أهمية السياسات النقدية الإنكماشية في منع سعر الفائدة من الإنخفاض

مبادئ الإقتصاد الكلي د/محمد أحمد الأفندي

3/2ـ الركود الإقتصادي:DEPERESSION

إن الركود الإقتصادي أو الكساد يمثل حالة معاكسة للتضخم إذ نلاحظ وجود فائض في جانب العرض تجاه قصور الطلب على مواكبة هذا العرض مما ينعكس ذلك في في إنخفاض أسعار السلع والخدمات المختلفة، وتبقى معظم السلع مكدسة في السوق دون تصريف لقصور الإنفاق النقدي

والكساد الإقتصادي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل الإنكماش الإقتصادي ومعظم آثار الكساد تكون عكس الآثار التضخمية

مدخل الى علم الإقتصاد د/محمد موسى الشروف

4/2ـالتضخم الركودي:Stagflation

لقد شهدت حقبة السبعينات من القرن الحالى تزايد حدة التضخم وخاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأمر لم يقتصر على تزايد التضخم بل ظهرت لأول مرة حالة جديدة لم تعرفها المجتمعات من قبل هذه الحالة تمثلت في تعايش التضخم مع الكساد جنبا الى جنبا لتشكيل هذه الظاهرة الجديدة التي عرفت بالتضخم الركودي

ومن أهم مظاهرها التزايد المستمر في المستوى العام للأسعار وتزايد البطالة وإنخفاض مستويات الإنتاج ومعدلات نمو الناتج القومي

لقد أدت هذه الظاهرة الى صعوبة إستخدام أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية إذ أن التوجه نحو معالجة التضخم سينجم عنه زيادة الركود والعكس ممكن أيضا، إذ أن هناك تعارض بين السياسات بين السياسات والإجراءات الموجهة لمعالجة التضخم والسياسات والإجراءات الموجهة لمعالجة الركود الإقصادي، وأسباب حدوث هذه الظاهرة مرتبطة بطبيعة التطور الذي شهدته المجتمعات الر ٍ أسمالية المتقدمة وخاصة ظهور الإحتكارات الكبيرة المتمثلة بالشركات وتزايد مجالات إستثمارها ونشاطها في أنحاء مختلفة من العالم وتحقيقيها لمستويات عالية من الأجور تتناسب والزيادة المستمرة في الأسعار، وهذه الزيادة في الأجور ساهمت في إنخفاض مستويات الإنتاج وتزايد البطالة، فضلا عن أسباب أخرى منها إرتفاع أسعار المواد الأولية والسلع المصنعة سواء كانت إستهلاكية أو إنتاجية

5/2ـالتضخم كسياسة إقتصادية:

التضخم هو مؤشر من المؤشرات الإقتصادية الهامة ظل يلعب دورا كبيرا في تحديد إتجاهات السياسات الإقتصادية المتخزه من قبل صناع القرار الإقتصادي

فالتضخم يقع عندما تزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي وبالتالي يؤدي الى إضراب الإستقرار الإقتصادي من خلال عدم القدرة على السيطرة على حجم النقود

أو يحدث عند إرتفاع الطلب الكلي الفعلي (الإنفاق الجكومي والضرائب) عن الطلب الكلي اللازم مما يتسبب وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي الى إرتفاع معدل التضخم

الباب الثالث

الأساليب الإحصائية لعرض المعلومات

3- عرض المعلومات عن طريق الرسوم البيانية:

1/3- الإختلالات الكلية:

1/1/3- حالة الفجوة الركودية:

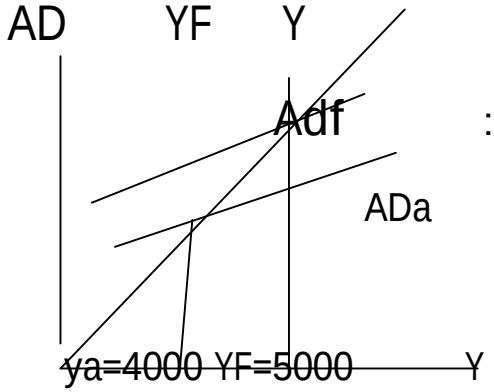

شكل رقم "1" حالة الفجوة الركودية

توازن الدخل الفعلي Ya يتم عند تقاطع الطلب الكلي الفعلي AD مع خط الدخل Y عند النقطة C حيث Ya =4000

يلاحظ أن دخل التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج يتحقق عند الخط الرأسي Yf-Yf وهو المستوى الذي ينبغي أن يكون مقترنا مع منحنى الطلب الكلي AD عند النقطة a

نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي Ada هو أقل من منحنى الطلب الكلي المرغوب Adf اللازم لبلوغ مستوى الدخل الكامل Yf=5000
أي أن هنالك فجوة ركودية مقدارها 1000 وتساوي المسافة الرأسية ab أو المسافة الرأسية cd
بمعنى آخر فإن أراد المجتمع بلوغ مستوي الدخل الكامن Yf فإن على على المجتمع أن يغير نقطة توازن الدخل الفعليYa من النقطة C الى النقطة a
أي أنه عليه أن يزيد الطلب الكلي الفعلي حتى يصل الى مستوى الطلب الكلي Adf اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن عند النقطة a
وبيانيا: فإنه يتطلب أن تنتقل دالة الطلب الكلي من المستوى Ada الى أعلى أي الى منحنى الطلب الكلي Adf

ولزيادة الطلب الكلي الفعلي للقضاء على الفجوة الركودية فإن هذا يتطلب سياسات مالية توسيعية وسياسات نقدية توسيعية أي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما

2/1/3- حالة الفجوة التضخمية:

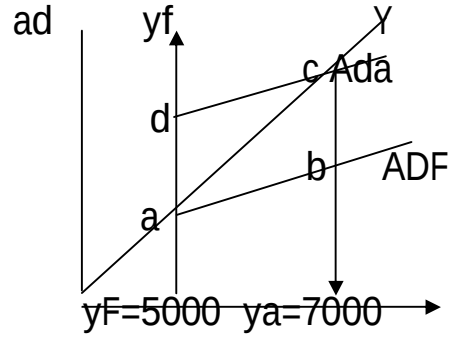

شكل رقم "2"حالة الفجوة التضخمية

يمثل الخط الرأسي Yf Yf مستوى الدخل الكامن عند التشغيل الكامل لعناصر وموارد الإنتاج
حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي المرغوب Adf مع خط الدخل عند النقطة a وتمثل النقطة a نقطة توازن الدخل المرغوب
نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي المحقق يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة C حيث يحدث عندها توازن الدخل الفعلي Ya=7000
أي نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي **Ada** أكبر من منحنى الطلب الكلي المرغوب المرغوب Adf اللازم لحقيق مستوى الدخل الكامل Yf
ولذلك قد تحقق توازن فعلي للدخل Ya هو أكبر من التوازن المرغوب للدخل Yf
أي أن الإقتصاد يواجه فجوة تضخمية مقدارها المسافة الرأسية adأو المسافة الرأسية cd مقدارها 2000

فإن أراد المجتمع القضاء علي الفجوة التضخمية والعودة الى مستوى دخل التشغيل الكامل عند النقطة a عى الخط الرأسي YF YF فإن على المجتمع أن يغير من نقطة توازن الدخل الفعلي عند النقطة C والإنتقال الى نقطة توازن الدخل المرغوب عند النقطة a
أي أن دالة الطلب الكلي الفعلي Ada ينبغي أن تنتقل الى أسفل حتى تصل الى مستوى الدخل الكلي المرغوبADf اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن YF عند النقطة a
أي أن منحنى الطلب الكلي ينبغي أن ينتقل الى أسفل حتى يبلغ المستوى Adf بدلا عن المستوى Ada
ولتخفيض الطلب الكلي الفعلي فإنه يتطلب تطبيق سياسة مالية إنكماشية وسياسة نقدية إنكماشية أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما

3/3- دور السياسات المالية في معالجة التضخم:

1/3/3- تخفيض الإنفاق الحكومي:
من G0 الى G1 حيث يؤدي هذا إنتقال دالة الطلب الكلي الى أسفل AD1=C0+I0+G1
كما في الشكل رقم "3"

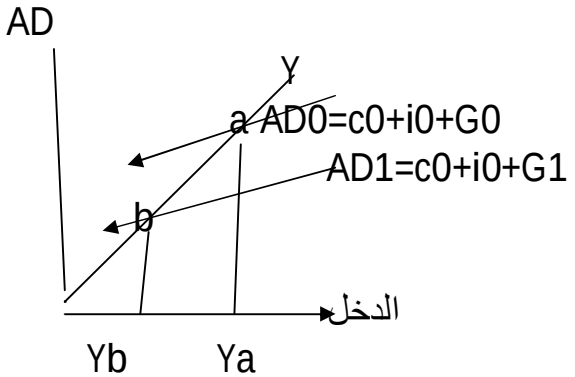

شكل رقم "3a"

2/3/3- زيادة الضرائب:
حيث يؤدي الى تخفيض الدخل المتاح وبالتالي إنخفاض الإستهلاك T0^ a1(الميل الحدي للإستهلاك مضروبا في حجم تغير الضرائب) منC0 الى C1 وهذا الإجراء يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي الى أسفل AD1=C1+I0+G0 كما في الشكل رقم "b3"

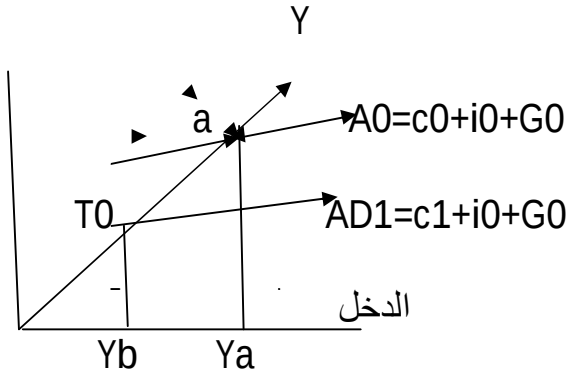

شكل رقم "b3"

4/3ـ دور السياسات النقدية في معالجة التضخم:

يؤدي إنخفاض عرض النقود الى إرتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي الى إنخفاض حجم الإستثمار فإنخفااض حجم الطلب الكلي وبالتالي إنخفاض الدخل التوازني الى مستوى دخل التوظيف الكامل وبزلك يتم القضاء على الفجوة التضخمية

وبيانيا فإن دالة الطلب الكلي تنتقل الى أسفل من AD1=C+I1+G الى AD0=C+I0+G كما في الشكل رقم "a4"
تؤدي تلك الإجراءات الى إنخفاض عرض النقود من M0 الى M1 حيث يرتفع سعر الفائدة من I0 الى I1 يؤدي إنخفاض الإستثمار الى I1 إنخفاض الطلب الكلي وإنخفاض دالة الطلب الكلي الى أسفل AD1=C+I0+G كما في الشكلين "b4" "c4"

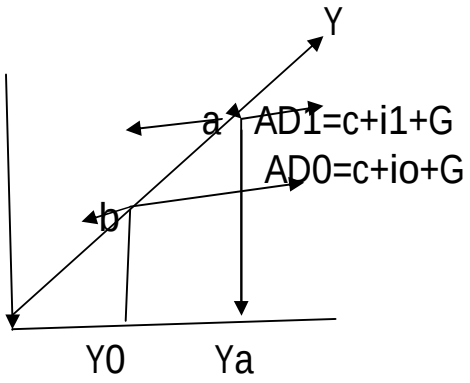

شكل رقم "a4"

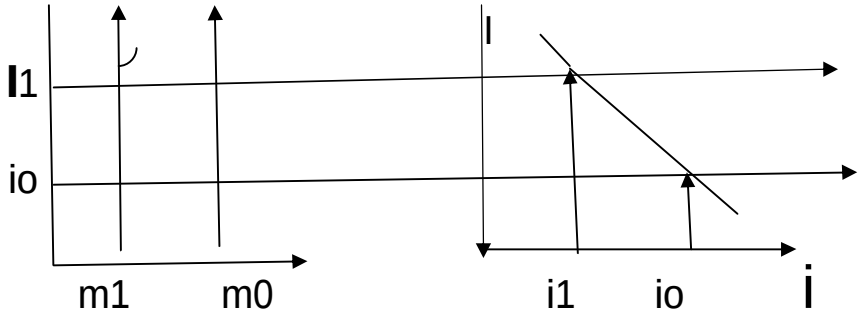

شكل رقم "b4"

شكل رقم "c4"

الباب الرابع
" النتائج والمناقشة"

جدول يوضح معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 1997-2016 م:

السنة	معدل التضخم
1997	14.6
1998	17.7
1999	15.9
2000	8.1
2001	4.9
2002	8.3
2003	7.4
2004	8.8
2005	8.4
2006	7.2
2007	8.1
2008	14.3
2009	11.2
2010	13.1
2011	21
2012	30.4
2013	42.6
2014	46.8
2015	31.1
2016	30.47

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

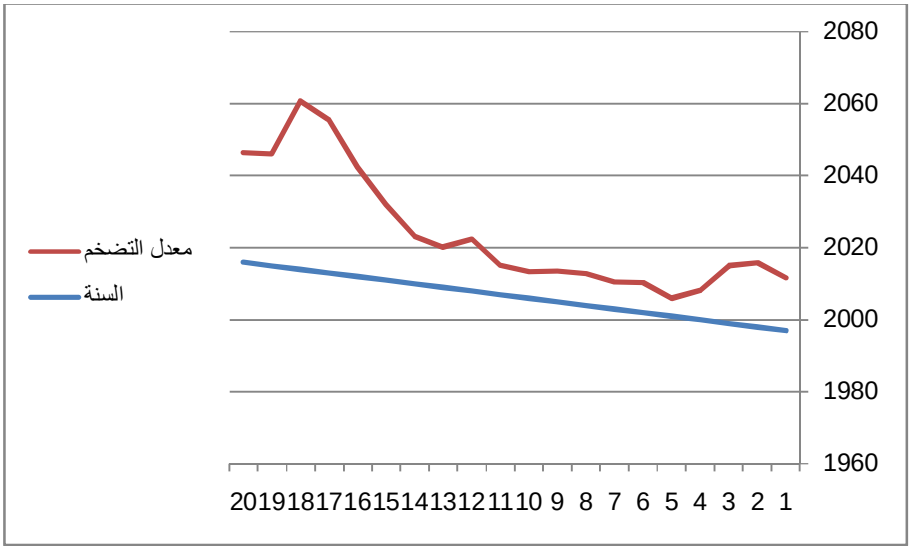

شكل رقم"1" التوضيح البياني لمعدلات التضخم

20-1 رقم السنة

ـ نلاحظ أنه في السنة رقم18 شهد معدل التضخم أعلى معدل له حيث بلغ 46.8 وكان ذذا في عام 2014

ـ مقارنة بالسنة رقم5 حيث شهد معدل التضخم أدنى معدل له 4.9 وكان هذا في عام 2001م

.**معد**لات التضخم للسودان حسب المجموعات السلعية:

المجموعات السلعية	1999	2000	2001	2002	2003
الطعام والشراب	18.8	4.6	.4	16.5	9.4
الملابس والأحذية	10.9	-.6	1.7	-3.7	-2.5
السكن	37.4	17.8	9.8	14.7	5.8
الأدوات المنزلية	6.0	-4.9	-5.3	1.1	4.9
العناية الصحية	19.6	106	9.8	8.1	3.9
النقل	21.9	4.9	-2.6	18.1	4.7
الترفيه	34.7	36.2	30.0	12.4	6.0

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء

التحليل الإحصائي الوصفي:

	الطعام والشراب	الملابس والأجذية	السكن	الأدوات المنزلية	العناية الصحية	النقل	الترفيه
N Valid	5	5	5	5	5	5	5
Missing	2	2	2	2	2	2	2
Mean	9.9400	2.6400	17.1000	.3600	10.4000	9.5000	23.8600
Median	9.4000	1.7000	14.7000	1.1000	9.8000	4.9000	30.0000
Mode	.40(a)	-2.50(a)	5.80(a)	-5.30(a)	3.90(a)	-2.10(a)	6.00(a)
Std. Deviation	7.76775	5.17571	12.24051	5.30735	5.75717	10.08067	13.76401
Variance	60.338	26.788	149.830	28.168	33.145	101.620	189.448
Minimum	.40	-2.50	5.80	-5.30	3.90	-2.10	6.00
Maximum	18.80	10.90	37.40	6.00	19.60	21.90	36.20

a Multiple modes exist. The smallest value is shown

mean=المتوسط
Std.deviation=الإنحراف المعياري
Variance=التباين
Minmum=الحد الأدني maximum=الحد الأعلى

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 1998-2007م:

العام	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي
1998	7495
1999	8922
2000	10830
2001	12740
2002	14573
2003	16563
2004	19912
2005	24213
2006	27197
2007	30617

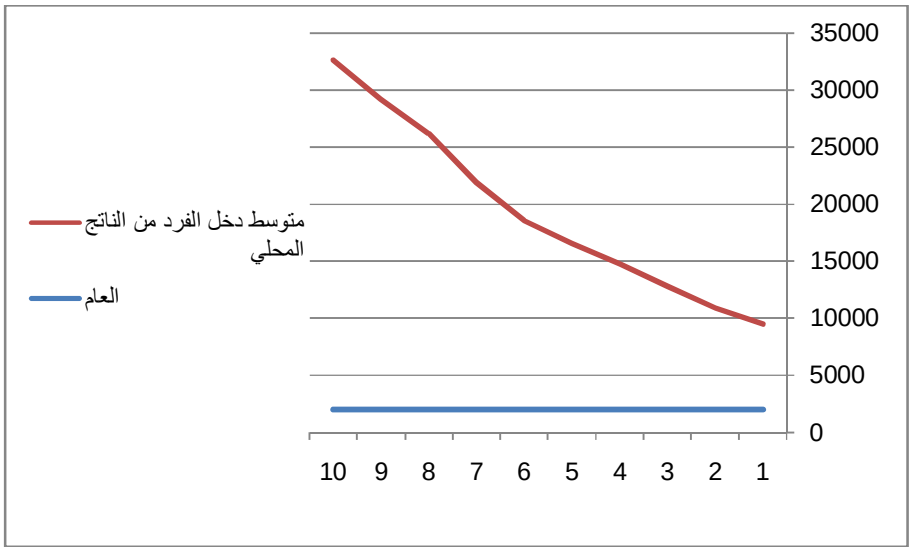

شكل رقم "2" التوضيح البياني لمتوسط دخل الفرد من الناتج خلال من لناتج المحلي 1998-2007م

- 1-10 رقم العام

- نلاحظ أنه في العام الأول شهد أدنى متوسط لدخل الفرد من الناتج القومي حيث كان 7495

- مقارنة بالعام العاشر حيث شهد أعلى متوسط لدخل الفرد من الناتج القومي حيث كان 30617

الباب الخامس
"الخلاصة والتوصيات"

الخلاصة:

- الدخل الكامن هو ذلك المستوى من الدخل الذي يتحقق عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج
- الفجوة الركودية هي ذلك الإختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي Ada أقل من الطلب الكلي المرغوب Adf اللازم لتحقيق دخل التوظيف الكامل
- الفجوة التضخمية هي ذلك الإختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى دخل التوظيف الكامل
- القضاء على الفجوة الركودية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية توسيعية أي زيادة الإنفاق الجكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما
- القضاء على الفجوة التضخمية يتطلبتطبيق سياسات مالية ونقدية إنكماشية أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما
- عرض النقود يمثل إجمالي السيولة المحلية وإجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة
- يقاس عرض النقود بأسلوبين: مقياس ضيق ومقياس واسع
- الجهات المؤثرة في عرض النقود هي: البنك المركزي ، البنوك التجارية ،الجمهور
- السياسات النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تنفذها السلطات النقدية للتحكم بعملية عرض النقود
- أدوات السياسة النقدية تتكون من: نسبة الإحتياطي القانوني ،السوق المفتوح ، سعر الخصم
- تسخدم السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية من خلال تطبيق سياسة نقدية توسيعية تؤدي الى زيادة عرض النقود الذي يسبب إنخفاض الفائدة فزيادة الإستثمار فالطلب الكلي
- تستخدم سياسة نقدية إنكماشية لمعالجة الفجوة التضخمية،حيث يكون الهدف هو تخفيض عرض النقود اذي يسبب إرتفاع سعر الفائدة فإنخفاض الإستثمار فالطب الكلي فالدخل
- االتضخم هو الإرتفاع المستمر في الأسعار في المستوى العام للأسعارخلال فترة زمنية طويلة
- للتضخم صور مختلفة منها: التضخم الزاحف، التضخم الجامح،التضخم المستورد ،التضخم المكبوت
- يقاس التضخم بمخفض الناتج المحلي الضمني أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك
- للتضخم آثار سالبة على نمط توزيع الدخل وعدالته وعلى مناخ الإستثمار
- تستخدم السياسات المالية والنقدية الإنكماشية لمكافحة التضخم مثل: تخفيض الإنفاق الحكومي وزادة الضرائب

التوصيات:

ـ إذا كان الإقتصاد يعاني من حالة ركود يوصي بتطبيق السياسة المالية التوسيعية(زيادة الإنفاق الحكومي،تخفيض الضرائب) من أجل زيادة الطلب الكلي وتحفيز الإنفاق الإستهلاكي والوصول الى حجم الدخل الكامن والقضاء على على الفجوة الركودية

ـ أوتطبيق السياسة النقدية التوسيعية(تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني،تخفيض سعر الخصم) لزيادة عرض النقود ومن ثم معالجة الفجوة الركودية

ـ إذا كان الإقتصاد يعاني من فجوة تضخمية يوصى بتطبيق السياسات المالية الإنكماشية حيث تستهدف تخفيض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعلي) الى مستوى العرض الكلي عند التشغيل الكامل للموارد ويتم من خلال تخفيض الإننفاق الكلي او زيادة الضرائب

ـ أو تطبيق السياسات النقدية الإنكماشية حيث تستهدف تلك السياسات تخفيض عرض النقود فإذا إنخفض عرض النقود فإنه يسبب إرتفاع سعر الفائدة وفقا للتحليل الكينزي وهذا يسبب إنخفاض حجم الإستثمار مما يؤدي الى إنخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي إنخفاض معدل التضخم